الأمم المتحدة

E/CN.6/2003/NGO/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 January 2003
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والأربعون

٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٣ (ج) '١' و '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠، المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: '١' مشاركة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإمكانية وصولها إليها وتأثير هذه الوسائط والتكولوجيات على النهوض بالمرأة وتمكينها، واستعمالها كأداة لتحقيق ذلك؛ '٢' حقوق الإنسان للمرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، على النحو المحدد في منهاج عمل بيجين والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

بيان مقدم من الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة المرأة الكاثوليكية وهي منظمة غير حكومية على القائمة

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2003/1.

070203 060203 03-21165 (A)

* * *

في هذه الدورة للجنة وضع المرأة، التي هي الدورة السابعة والأربعون للجنة، نود أن نؤكد أننا نؤيد تأييدا تاما كلا المسألتين الموضوعيتين اللتين تشكلان جزءا رئيسيا من الأعمال التي تضطلع بها المنظمات التابعة لنا.

ونحن نقدر الحكومات التي تزود المنظمات النسائية بمنح تمكنها من تدريب المرأة على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

وبالرغم من أن هاتين المسألتين لهما أهمية حيوية بالنسبة للنهوض بالمرأة وتمكينها، يتوجب علينا التعرف على المسائل شديدة الخطورة التي تؤثر على حقوق الإنسان الأساسية للمرأة والطفلة والتي لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهلها أكثر من ذلك.

ونحن نخشى أن تكون زيادة استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال من قبيل شبكة ''ويب'' العالمية، وقاعات المحادثة على شبكة ''إنترنت''، والألعاب الحاسوبية وألعاب الفيديو، وأقراص الفيديو الرقمية، ووسائط الإعلام على وجه الخصوص قد أدت إلى زيادة في الحط من قيمة النساء والأطفال. لقد ازدهر الاتجار بالنساء والفتيات (والصبيان) لأغراض البغاء، والمواد الإباحية، وسياحة الجنس، وعشق الأطفال فأصبح تجارة إلكترونية تبلغ قيمتها بليون واحد من الدولارات. إن وسائط الإعلام، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال التي ينبغي أن تستعمل كأداة للنهوض بالمرأة وحقوق الإنسان للمرأة وتمكينهن، قد أصبحت في الواقع أدوات أساسية لتشجيع العنف ضد المرأة والطفلة (والصبيان).

ومن المحزن أن نلاحظ أنه بسبب الفقر وانعدام التعليم تبيع أسر كثيرة بناتها الصغيرات للقائمين بالاتجار غير المشروع. وتستعمل هؤلاء الفتيات بعد ذلك لأغراض البغاء وإنتاج المواد الإباحية. وليس أحد ''حقوق الإنسان'' للرجل أن يُخضع النساء والفتيات الصغيرات لهذا النوع من العنف.

وعلى ذلك، فنحن نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلي به في المؤتمر الدولي والمعنون ''رق القرن الحادي والعشرين – البعد المتعلق بحقوق الإنسان في الاتجار ببني الإنسان'' والذي يقول ''إن الاتجار بالنساء والأطفال يسمم المجتمع الإنساني ويحط من قدر القيم الأساسية التي تشترك فيها جميع الثقافات والشعوب. وهي القيم التي يرجع أصلها إلى طابع الشخص الإنساني ذاته''.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ثمة عدد يتراوح بين ٥٠٠ ٠٠٠ أم ومليون واحد من الأمهات مصابات بناسور الولادة الذي يؤدي إلى أن تصبح هؤلاء النساء منبوذات

تماما من أسرهم ومن المجتمع ولسوء الحظ لا تتوفر لهؤلاء الأمهات فرص الوصول إلى الرعاية قبل الولادة أو أثناء الولادة أو بعدها، والتي قضت بصرف النظر عن سن الأم – على هذه الحالة تماما في البلدان الأخرى. وفي عام ١٩٨٧، عقدت منظمة الصحة العالمية مؤتمرا عن ''الأمومة المأمونة'' في نيروبي. وبالرغم من أن الكثير قد تحقق منذ ذلك الحين فلسوء الحظ حدث تجاهل للأمهات اللاتي يعانين من ناسور الولادة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتعاني هؤلاء النساء المنسيات معاناة لا يتصورها العقل. ويتطلب إصلاح هذه الحالة علاجا سيكولوجيا فضلا عن العلاج الطبي.

ولقد استحدثت منظمة الصحة العالمية مصور توضيحي لمرحلة المخاض السابق للولادة وهو من المعينات الممتازة في المساعدة على الاكتشاف المبكر للمضاعفات التي تصيب المرأة في مرحلة المخاض السابق للولادة، ولكن نظرا لعدم وجود الأفراد المدربين لمساعدة الأمهات ينتهي الحال بهن إلى الحرمان من أحد حقوق الإنسان الأساسية على النحو المبين في المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن ''الأمهات والأطفال لهم الحق في رعاية وحماية خاصتين''. وعلاوة على ذلك فأحد مجالات الاهتمام الحاسمة الـ ١٢ المحددة في مؤتمر بيجين للمرأة كان هو حق المرأة في ''الوصول إلى أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية''.

وإضافة إلى انعدام حتى التعليم المدرسي الابتدائي للكثيرات من هؤلاء النساء والفتيات فليس بإمكانهن الوصول إلى هاتف وعلى ذلك ففرصتهن منعدمة في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة التي توفر المساعدة والتشجيع بالنسبة لمشاكلهن.

وقد أنشأت منظمة ''رعاية الأمومة الدولية'' مستوصفا في غانا لعلاج الأمهات اللاتي تعانين من ناسور الولادة. وتعتزم أيضا تدريب القابلات التقليديات على استعمال الرسم المصور التوضيحي لمرحلة ما قبل الولادة. وبعد ذلك ستكون هؤلاء القابلات المدربات مؤهلات لتوفير الرعاية السليمة للحوامل في المناطق الريفية. وانعدام التمويل يمنع التوسع في هذا العمل الحيوي. وعلى ذلك فمن المهم جدا توفير المزيد من **المعونة المالية** لهذا العمل.

ونحن نرى أن من مسؤولية الأمم المتحدة ووكالاتها فضلا عن المنظمات غير الحكومية أن توفر الدعم لدور دولي في مجال الدعوة لصالح النساء المصابات بناسور الولادة وسيجعل ذلك من الممكن توجيه أنظار المجتمعات العالمية على نحو ما حدث في حالة ختان الإناث (وهو بتر أجزاء من الأعضاء التناسلية للأنثى) مع الاعتراف في الوقت

نفسه بأن **التثقيف** لكل من الأمهات والقابلات يشكل الخطوة الأولى في **الوقاية** من هذه الحالة.

وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥، حُدد العنف ضد المرأة بوصفه واحدا من أكثر شواغل المرأة إلحاحا في جميع أنحاء العالم. ونحن نرى أن تعريف العنف ضد المرأة والطفلة ينبغي أن يوسع نطاقه حاليا ليشمل الإجهاض.

وهناك حاليا جدل كثير بشأن الصلة بين الإجهاض وبعض أنواع السرطان التي تصيب الإناث. ويجري حاليا تقديم أدلة متناقضة. ولكن ما دام هناك احتمال لوجود هذه الصلة وحتى يثبت عدم وجودها بشكل قاطع، من غير المقبول لأي وكالة أو للأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية أن تشجع الإجهاض في أي شكل من أشكاله.

وقد اعتُرف بالحزن فيما بعد الإجهاض وقُبِل بوصفه مشكلة صحية تؤثر في النساء اللاتي أجهضن. فالإجهاض يجبر الأم على استعمال إجراءات عنيفة ضد طفلها الذي لم يولد بعد مما ينتج عنه أن تصبح أما لطفل ميت. ونتيجة لتجارب الحياة التي جمعتها جيرمين غرير تقول بأن الإجهاض هو علامة ليس على التحرر بل على القهر. لقد أدت عمليات الإجهاض المتكررة التي أجريت لها إلى إصابتها بالعقم كما أنها تعاني من مشاكل صحية أخرى تتصل بأمراض النساء. كم امرأة أخرى عانت من المصير نفسه؟ إن النساء ينجحن حاليا في الدعاوى التي يرفعنها على أخصائيي الإجهاض الذين لم يزودونهن بمعلومات تفصيلية عن المخاطر الصحية المرتبطة بالإجهاض.

إن الإجهاض يوفر ''مخرجا'' للرجال والنساء لممارسة الجنس دون أية مسؤولية أو تفكير لا في الإنهاء الفوري لحياة طفلهما ولا في المخاطر الصحية المقبلة بالنسبة للمرأة.

وفي كثير من البلدان تعتبر الفتيات عبئا على الأسر وأن ليس لهن أية قيمة وعلى ذلك يصبحن هدفا رئيسيا للإجهاض. وإذا أكملت الطفلة الشهور التسعة في رحم الأم فإنها تُهجر عند الولادة وتترك لتموت إما في بالوعة على جانب الطريق أو في مقلب للنفايات، إن الإجهاض هو حرب ضد الأجنة ولا سيما ''الإناث'' منهم. وهذا عنف يرتكب ضد الأجيال المقبلة من الإناث.

ويجب أن نواصل الإعراب بصوت عال وواضح عن رؤية تتمثل في عالم خال من العنف. ويجب أن نعمل على الإبقاء على شبكة خدمات قوية توفرها المرأة لصالح النساء اللاتي بقين على قيد الحياة بعد تعرضهن للعنف. ويجب أن نعلم بناتنا أن يتوقعن المساواة لأنفسهن ولغيرهن. ويجب أن نعلم أبناءنا أن يعارضوا النزعة القائمة على التمييز بسبب نوع

الجنس وأن يرفضوا العنف، وأن يتعلموا أهمية كبح الشهوات الداعية إلى الملذات والنشوة الجنسية المباشرة، وأن يحترموا المرأة كند.

وعلى ذلك فنحن نطالب جميع الدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

- إصدار تشريعات لحظر استعمال شبكة ''ويب'' العالمية، وشبكة ''إنترنت''، وألعاب الفيديو، وما إلى ذلك كوسيلة لاستغلال النساء والفتيات (والصبيان) جنسيا.
- عرض تشريعات لتجريم الأفعال المتمثلة في الاتجار غير المشروع، وأعمال القوادة، وفتح بيوت الدعارة، والعمل على إغواء النساء وجرهن للدعارة والأغراض المتعلقة بالمواد الإباحية وتحديد عقوبة بالسجن تناسب هذه الجرائم القائمة على الإيذاء.
- توفير خدمات الدعم للنساء المعهّرات وتزويدهن ببدائل اقتصادية حقيقية للحصول على أجر مشروع.

وعلاوة على ذلك، نحن نطالب المجتمع الدولي بأن يقوم بما يلي:

- مساعدة الوكالات من قبيل منظمة ''رعاية الأمومة الدولية'' التي تعمل بالفعل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بزيادة المعونة الموفرة لها لتتمكن من إنشاء مزيد من المستوصفات لإعادة تأهيل النساء المصابات بناسور الولادة.
- توفير مزيد من التمويل لتدريب عدد أكبر من الأفراد كقابلات تقليديات ممن سيكون في إمكانهن بعدئذ مساعدة النساء بتوفير الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة وأثناء الولادة ومرحلة ما بعد الولادة.

ونحن كذلك نطالب الأمم المتحدة ووكالاتها وجميع الدول الأعضاء فيها، والمنظمات غير الحكومية بالعمل جنبا إلى جنب للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والطفلة.